

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الرابعة (بيروت - الجمهورية اللبنانية)
20 يناير/ كانون ثان 2019

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الرابعة
(بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

مُلحق بالمذكرات الشارحة:

- 1- البند السادس عشر:
دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية.
- 2- البند السابع عشر:
دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية.
- 3- البند السادس والعشرون:
تقرير الأمانة العامة حول جهود منظومة جامعة الدول العربية في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

البند السادس عشر:

دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية.

مذكرة شارحة

بشأن

دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية

عرض الموضوع:

- استمر وضع الاقتصاد الكلي في الجمهورية اليمنية في التدهور منذ العام 2012 في ظل توقعات بأن يستمر في التدهور خلال العام 2019 بشكل كبير نتيجة الأثار السلبية للحرب على الأنشطة الاقتصادية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تقلص بنسبة 50%، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض في الإنتاج لجميع القطاعات الاقتصادية.
- وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي لليمن قد انكمش بنحو 50% منذ عام 2014. وتعرضت قطاعات الزراعة وصيد الأسماك، التي يعمل بها أكثر من 54% من القوى العاملة بالمناطق الريفية، لقيود شديدة من جراء نقص المدخلات الزراعية مثل الأعلاف والسلع الأساسية الأخرى. وازدادت حالات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الحاد حيث أدت المعارك للسيطرة على منشآت الموانئ الاستراتيجية إلى تعطيل الواردات الحيوية (بما في ذلك الغذاء والوقود والمساعدات الدولية) ويعمل إنتاج النفط بمعدلات تقارب 10% من سعة ما قبل الحرب، كما تم تعليق الصادرات. ويضاف هذا إلى إنهيار القوى الشرائية لدى ملايين اليمنيين.
- أما في الجانب الإنساني، فقد أجبر ما يزيد على 3 ملايين شخص على الفرار من ديارهم، وبقي مليونان منهم نازحين. ويحتاج حوالي 75% - نحو 22.2 مليون شخص - إلى مساعدة إنسانية، ويحتاج ما يزيد على نصفهم (11.3 مليون) إلى مساعدة عاجلة، وهو ما يعني زيادة قدرها مليون شخص عما كان عليه الحال في يوليو 2017. وينزلق ما يقرب من ثلث مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية إلى حافة المجاعة، في زيادة قدرها 13% مقارنة بالوضع في إبريل 2017. وعلى المستوى الوطني، يعاني حوالي 1.8 مليون طفل و1.1 مليون امرأة حامل أو مرضع من سوء التغذية الحاد. ويتضمن هذا العدد 400 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الشديد. كما يعاني حوالي 16 مليوناً من نقص إمدادات المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولا يحصل 18 مليوناً على خدمات رعاية صحية كافية. وتعاني المؤسسات المحلية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية بشدة لتقديم الخدمات حتى على المستوى الأساسي. ولا يعمل سوى نصف جميع المنشآت الصحية، وهي مع ذلك تواجه أوجه نقص شديد في الأدوية والمعدات والموظفين ويوجد ما لا يقل عن مليوني طفل، قرابة 27% من الأطفال في سن الدراسة، خارج المدارس، وأكثر من 1690 مدرسة غير صالحة للاستخدام حالياً.
- وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن 22.2 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم 8.4 مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة. وقد عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47% بين 2015 و2017، في حين أفادت 40% من الأسر عن فقدان مصدر دخلها الأساسي. وقد تم تعليق معظم الخدمات العامة، مما أدى إلى خسارة 16 مليون شخص القدرة على الوصول إلى مياه صالحة للشرب وفقدان 16.4 مليون شخص القدرة على الحصول على رعاية صحية مناسبة.

- وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة أن حوالي 85,000 طفل ماتوا من الجوع في اليمن منذ بداية النزاع. واعتمد هذا التحليل على البيانات التي جُمعت وتم حسابها باستخدام تقديرات لمعدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين يعانون من سوء تغذية حاد شديد غير معالج. يأتي ذلك في أعقاب تحذير الأمم المتحدة في أكتوبر 2018 بأن اليمن على أعتاب أسوأ مجاعة شهدها العالم خلال قرن من الزمان.

كارثة الحرب:

- مرّ اليمن وما زال حتى اليوم بأزمات متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية والبيئية، وهي تجليات للشكل الاقصائي لنظام الحكم والاستئثار بالسلطة والثروة. وقد دفع اليمن ثمناً باهضاً لهذه الصراعات والحروب والانقلابات المتلاحقة كتجليات لتلك الأزمة، كلفته عشرات الآلاف من الأرواح التي أزهقت خلال العقود الستة الماضية وركام هائل وضخم من الخسائر المادية، ودفعت به إلى أسفل قائمة دول العالم من حيث مؤشرات التنمية البشرية والمادية، وحملت شعباً عريقاً وكادحاً على الهجرة والاعتراب.

- إنّ الحرب الراهنة التي اندلعت بنهاية 2014 والتي لازالت تدور رحاها حتى اليوم هي أشدها ضراوة وشراسة، وتدميراً أكلت الشجر والبشر ودمرت بنيته الأساسية الضعيفة من الأصل وأحدثت خسائر بشرية ومادية جسيمة تقدر بعشرات من المليارات من الدولارات.

- وتسببت الحرب في إزهاق آلاف الأرواح وعشرات الآلاف من الجرحى، ودفعت بأكثر من ثلثي السكّان إلى حافة الفقر والمجاعة والبطالة. كما شردت مئات الآلاف من الأسر من بيوتهم، ومئات الآلاف من النازحين، وسارت مدن ومناطق بأكملها منكوبة؛ فضلاً عن تهتك النسيج الاجتماعي.

الكوارث الطبيعية:

تعرضت اليمن ولازالت تتعرض للكوارث الطبيعية الناتجة عن تسارع وتوالي الأعاصير المدارية على منطقة بحر العرب وخليج عدن في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات المناخية العالمية. وقد ضربت خمسة أعاصير ومنخفض جوي محافظات اليمن خلال السنوات الثلاث المنصرمة (2015-2018) على النحو الآتي:

بيان الكارثة	المحافظة	الفترة الزمنية
إعصار تشابلا	المكلا وسقطرى	أكتوبر 2015
إعصار ميغ	أرخبيل وسقطرى	نوفمبر 2015
إعصار ساجار	سواحل عدن والمكلا	مايو 2018
إعصار مكونو	أرخبيل وسقطرى	مايو 2018
منخفض جوي	المكلا	يونيو 2018
إعصار لبنان	المهرة	أكتوبر 2018

إعادة الإعمار:

- لذلك، فإن الحكومة اليمنية انطلاقاً من مسؤولياتها الدستورية والقانونية والوطنية، قد حملت على عاتقها مهمة إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى تطبيع الأوضاع السياسية والاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار.

- ولإنجاز ذلك ستعمل الحكومة على إعداد خطة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وفق رؤية استراتيجية طويلة المدى تستهدف إعادة إعمار المناطق التي تضررت من الحرب والكوارث الطبيعية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- وهذا سيتم من خلال إعداد خطط تنموية متعددة الآجال تهدف إلى إعادة الإعمار لما دمرته الحرب والكوارث الطبيعية بالتركيز على القطاعات الحيوية والأساسية التي تشمل التعليم والصحة والبنية التحتية والكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- كما ستشمل الخطة معالجة الأوضاع الإنسانية الطارئة، بالإضافة إلى تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام والتصدي لمشكلة الفقر والبطالة وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة.
- ونحن على يقين بأن نجاح خطة وبرامج إعادة الإعمار يتوقف على:
 - تكاتف وتكامل الجهود الوطنية على المستوى المركزي والمحلي، كما تستلزم بالضرورة شراكة حقيقية مع كل شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والمانحين الإقليميين والدوليين.
 - حشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال شراكة واسعة مع شركاء اليمن من الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.
- ولذا قامت الحكومة اليمنية ومجموعة البنك الدولي بإجراء تقييم عام أولي لأضرار الحرب لبعض القطاعات في 16 مدينة (مايو 2018).

القطاع	بيان الأضرار
الصحة	تعرض نحو 29% من المرافق الصحية إلى درجة متفاوتة من الأضرار حيث تبين أن حوالي 2.5% من المرافق الصحية قد دمرت بالكامل.
الإسكان	تعرضت 32% من جميع الأصول السكنية لأضرار جزئية وغير مباشرة، و 1% لتدمير كامل.
الاتصالات	تعرض حوالي 11% من أصول شبكة الهاتف المحمول لأضرار في حين تعرض 0.5% من الأصول لتدمير شامل.
التعليم	تعرض حوالي 29% من المرافق التعليمية إلى درجة معينة من الأضرار، و 3% تم تدميرها بالكامل.
النقل	تراوحت إجمالي الأضرار حوالي 27%.
المياه والصرف الصحي	تراوحت إجمالي الأضرار حوالي 31%.
الطاقة	تراوحت إجمالي الأضرار حوالي 13%.

تكلفة الحرب بحسب القطاعات:

النسبة %	تكلفة الأضرار حتى مايو 2018 (مليار دولار)	القطاع
100	7.5	إجمالي القطاعات
72	5.4	الإسكان
9	0.665	الصحة
8.5	0.640	الطاقة
3.7	0.276	النقل
3.5	0.262	المياه والصرف الصحي
2.7	0.180	التعليم
0.11	0.008	إدارة النفايات الصلبة
0.03	0.002	الاتصالات وتقنية المعلومات

نسبة الأضرار في المحافظات:

المحافظة	نسبة الأضرار في منشآتها %	المحافظة	نسبة الأضرار في منشآتها %
صعدة	55	الضالع	34
تعز	53	رداع	31
المخ	47	صنعاء	29
مأرب	42	الخوخة	28
لحج	41	عدن	24
بيحان	39	ذمار	24
لودر	37	الحديدة	18
عمران	36	الحرز	35

الدعم المطلوب:

- بهذا فإننا نتقدم إلى اجتماعكم الموقر بطلب دعم بلادنا في مجهوداتها لإعادة إعمار ما خربته الحرب والكوارث الطبيعية في المجالات التالية:
- 1- البحث عن التمويلات المالية المطلوبة.
 - 2- التدريب والتأهيل.
 - 3- الدعم الفني في إعداد الخطط والبرامج لكل ما يتعلق بإعادة الإعمار ابتداءً من الدراسات حتى عملية التنفيذ والتعافي.
 - 4- تنظيم زيارات استطلاعية للقيادات والكوادر الهندسية في اليمن بهدف الاطلاع على تجارب بعض البلدان العربية الناجحة في مجال إعادة الإعمار والاستفادة من خبراتها العملية والعلمية في هذا الجانب.
 - 5- تشجيع المكاتب الهندسية العربية والمهندسون والمقاولون العرب في المشاركة في إنجاز مشروعات إعادة الإعمار. وعليه، فإن الجمهورية اليمنية تتقدم بمشروع القرار المرفق حول تقديم الدعم للجمهورية اليمنية لمواجهة تحديات التنمية وإعادة الإعمار.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على مؤتمر القمة الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

البند السابع عشر:

دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائها من ديونها الخارجية.

مذكرة شارحة

بشأن

دعم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفاءها من ديونها الخارجية

عرض الموضوع:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) القرار رقم (2184) بتاريخ 2018/2/8 بشأن "دعم جهود الصومال في مساعيه نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفاءه من ديونه الخارجية" والذي نص على:
"دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة بالمشاركة الفاعلة في ورشة عمل ستُعقد على هيئة مائدة مستديرة لدعم مساعي الصومال نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية (2017-2019) ودعم جهوده مع مؤسسات التمويل الدولية لإعفاءه من الديون الخارجية، وذلك في مقر الأمانة العامة في إبريل 2018".
- كما أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (29) القرار رقم (718) بتاريخ 2018/4/15، والذي نص في فقرته (13) على:
"دعوة الدول الأعضاء إلى إعفاء الديون المترتبة على جمهورية الصومال الفيدرالية لديها دعماً لاقتصادها وتمكيناً لها من الاستفادة من مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وتوجيه الشكر إلى كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية على إعفاء جمهورية الصومال الفيدرالية من الديون المترتبة عليها، وتكليف الأمانة العامة بتنسيق تعاونها مع الحكومة الصومالية والجهات الدولية ذات العلاقة في هذا الإطار بالاستناد إلى التعهدات المتفق عليها مؤخراً فيما بين حكومة الصومال والمؤسسات المالية الدولية بشأن أولويات الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير والطويل، والترحيب بالجهود المبذولة في هذا الإطار وآخرها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (101) بعقد ورشة عمل فنية تشارك فيها مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة لدعم جهود الصومال مع مؤسسات التمويل الدولية بهدف إعفاءه من الديون الخارجية".
- عقد الاجتماع الفني الأول " لتنفيذ خطة التنمية الوطنية الصومالية (2017-2019) ودعم جهود إعفاء الصومال من ديونه الخارجية " خلال الفترة 17-18/12/2018 بمقر الامانة العامة، برئاسة مشتركة من جمهورية الصومال الفيدرالية والامانة العامة، وبمشاركة وفد رفيع المستوى من قبل وزارة المالية

الصومالية برئاسة معالي السيد عبد الرحمن بيلي وزير المالية، وعدد من المنظمات العربية المتخصصة المعنية بهذا الشأن. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع بندين رئيسيين:

أولاً: استعراض خطة التنمية الوطنية الصومالية 2017-2019 والحاجة لتقوية

المؤسسات الصومالية العامة وبحث مقارنة تنسيقية عربية متكاملة لدعم الخطة.

ثانياً: الديون الخارجية وسبل دعم استعادة الصومال من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وقد صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات في هذا الشأن.

- وخلال انعقاد اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية يومي 19-20/12/2018 بمقر الأمانة العامة، تقدمت جمهورية الصومال الفيدرالية بطلب إدراج بند حول "دعم جهود الصومال في مساعيه نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية" على مشروع جدول أعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة بتاريخ 20/1/2019 في الجمهورية اللبنانية.
- كما تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية رقم (2904) بتاريخ 19/12/2018، تطلب فيها إدراج البند المشار إليه على جدول أعمال القمة التنموية (مرفق).
- وفي ضوء مناقشات المجلس بشأن هذا الموضوع، فقد أصدر القرار رقم (2209) بتاريخ 20/12/2018، والذي تضمن في فقرته الرابعة: النظر في المقترح الخاص بدعم جهود الصومال في مساعيه نحو تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية والمُقَدَّم من جمهورية الصومال، وذلك خلال الاجتماعات التحضيرية للدورة الرابعة للقمة العربية التنموية في مدينة بيروت، على أن يتم موافاة الأمانة العامة بالوثائق اللازمة في هذا الشأن تمهيداً لتعميمها على الدول الأعضاء.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على مؤتمر القمة الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.



مرفق

The Permanent Mission of the Somali republic to
the League of Arab States - Cairo -

رقم القيد: 2018/2904/10/1
تاريخ: 2018/12/19م

تهدي المنذوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الإقتصادي والاجتماعي - الموقر

وبالإشارة إلى جهود الأمانة العامة حول دعم خطة التنمية الوطنية الصومالية وحرصها على البناء على النتائج التي تمخضت عن مؤتمر لندن في مايو 2017، وفي القرار الذي صدر عن مجلس الجامعة على مستوى الوزاري في دورته الأخيرة يوم 2017/09/12، بعقد مؤتمر لإعادة إعمار وتنمية الصومال لمساعدته في مسيرة إستعادة الدولة، والإسراع في عملية التعافي الإقتصادي، وهذا القرار تم ترحيبه في القمة العربية في طهران (قمة القدس) بتاريخ 2018/04/15م.

فقد تم تحضير له في إجتماعات فنية بين الحكومة الصومالية والأمانة العامة علي مستوى رفيع، وبمشاركة واسعة، يترأسه كل من وزير المالية لجمهورية الصومال وأمناء المساعدين بقطاعات الإقتصادية والأمن القومي العربي، حتي يتم رفعه إلى القمة التنموية الرابعة التي ستعقد في بيروت 2019/01/20م.

وعليه ترحو المنذوبية الصومالية إدراج هذا البند فيما يستجد من أعمال المجلس (الاقتصادي والاجتماعي)، حتي يتم رفعه إلى القمة التنموية الرابعة التي ستعقد في بيروت 2019/01/20م.

• مرفق به مشروع القرار والبيان الصادر من إجتماع الفني الأول بين الحكومة الصومالية والجامعة العربية .

تغتنم المنذوبية هذه الفرصة كي تعرب للأمانة العامة — قطاع الإقتصادي والاجتماعي عن فائق تقديرها وإحترمها ،،،،.

إلى: الامانة العامة جامعة الدول العربية .
قطاع الإقتصادي والاجتماعي.

نسخة إلى: قطاع الشئون العربية والأمن القومي .
إدارة دول القرن الافريقي والسودان.



الاجتماع الفني الأول

لدعم خطة التنمية الصومالية ومعالجة الديون الخارجية الصومالية

القاهرة - ١٨ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٨

عقد الاجتماع الفني الأول لدعم الصومال في مقر جامعة الدول العربية يوم ١٨ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٨، برئاسة مشتركة من جمهورية الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية. وترأس وفد حكومة الصومال الفيدرالية معالي السيد عبد الرحمن بيلة وزير المالية، وترأس الاجتماع من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السفير خليل ابراهيم الذوايدي الأمين العام المساعد رئيس قطاع شؤون الأمن القومي والسفير الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية.

شاركت في الاجتماع المنظمات العربية التالية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلس العربي للمياه، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، البرلمان العربي، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا. كما شارك مدراء الإدارات المعنية في قطاع الشؤون العربية وقطاع الشؤون الاقتصادية وقطاع الشؤون الاجتماعية، وسعادة رئيس بعثة الجامعة العربية في مقديشيو.

جاء الاجتماع بمبادرة من فخامة الرئيس محمد عبدالله فرماجو رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية ومعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتنفيذاً لقرار قمة القدس العربية التي عقدت بالظهران بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ بعنوان "دعم جمهورية الصومال".

إن هذا الاجتماع يعكس القناعة القوية حكومة الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية بأهمية تعزيز تعاونهما المشترك من أجل وضع سياسات عربية شاملة ومتكاملة لمساعدة عملية تنفيذ خطة التنمية الصومالية، وتمكين المؤسسات الصومالية العامة، وعلاج قضية الديون الخارجية للصومال بنهج مرن يتسق مع قرارات القمم العربية التي نادى بالغانها.

قدم السيد وزير المالية عرضاً شاملاً بشأن الجهود الحثيثة التي تقوم بها الحكومة الصومالية بشأن الحاجة الماسة لإعفاء الديون. وتحدث أيضاً عن الأهمية التي توليها الحكومة لتنفيذ الأولويات التي نصت عليها خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عملية التنفيذ. والتحديات الأخرى التي وصفها الوزير هي الحاجة لتقوية المؤسسات الأمنية لمحاربة الإرهاب، ومواجهة معدلات البطالة العالية التي بلغت نحو ٤١% من السكان الذي يقع نحو ٦٩% منهم تحت خط الفقر، ومعالجة الضعف في تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتأهيل المواطنين. وتحدث الوزير كذلك عن الحاجة إلى

دعم الموازنة حيث انه هناك استمرار في عجز الموازنة بنحو ١٤٥ مليون دولار سنوياً، وعبء الديون الخارجية مقدر ب٤.٦ مليار دولار بما يعرقل امكانيات تطوير بيئة وطنية جاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة أو الحصول على حزم مساعدات مالية. ونتيجة ذلك، أكد الوزير على أهمية تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في شرم الشيخ رقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠١٥/٠٣/٢٩ والذي أكد عليه قرار قمة عمان رقم ٦٨٣ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ وقمة القدس في الظهران رقم ٧١٨ بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠١٨. وهذا القرارات أكدت على " ... تقديم دعم مالي عاجل بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة سنة من خلال حساب دعم الصومال المفتوح حالياً في الأمانة العامة، لدعم موازنة الحكومة الصومالية ...".

وأعرب السيد الوزير عن تقديره لدعم الدول العربية في مجال التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وكذلك تقديم الجامعة العربية والمجالس الوزارية المتخصصة لسيارات اسعاف إلى قطاع الصحة الصومالي وتأهيل لمدارس ابتدائية ولمستشفى في العاصمة مقديشو. وطلب الوزير سياسة مساعدات أكثر تكاملية من أجل الصومال.

قدم الوزير عرضاً شاملاً حول برنامج الرصد التابع لصندوق النقد الدولي الذي يوجه مسار تخفيف الديون وفق مبادرة الدول الفقيرة الأكثر دانية. وأعاد تأكيد التزام الحكومة الصومالية لاستكمال جميع المعايير اللازمة والتي تركز على تقوية سياسات الحكومة المالية، ومساراتها وأنظمتها، وفي نهاية المطاف أدائها العام، وكذلك الحكم الرشيد.

أعرب المشاركون من الجامعة العربية عن إراتهم القوية لتعميق التعاون المشترك مع حكومة الصومال الفيدرالية لمواجهة تحدياته المختلفة؛ معالجة مسألة الدين الخارجي، مساندة الحكومة في تطوير قطاعات الصومال المنتجة (الزراعة وصيد الأسماك والماشية)، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق العربية، والنهوض بقطاعي التعليم والصحة، وإنشاء مزيد من الربط بين الخطط الصومالية والعربية في شتى مجالات التنمية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الصومالي. واتفق المشاركون على التوصيات التالية:

١. تكثيف مشاركة خبراء حكومة الصومال الفيدرالية في الاجتماعات التي تعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية، وخاصة تلك المتعلقة باجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات العربية المتخصصة، والمجالس الوزارية المتخصصة؛ وتقديم الجانب العربي للتسهيلات اللازمة لتمكين الحكومة الصومالية من إيفاد خبرائها.
٢. التأكيد على أن تتضمن التقارير الاقتصادية العربية الموحد القادمة معلومات محدثة عن الواقع الاقتصادي الصومالي، وتطوير تعاون مباشر أكثر بين حكومة الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية لادماج البيانات الاحصائية اللازمة عن القطاعات والأولويات الصومالية في جميع تقارير الجامعة العربية. وستقوم بعثة الجامعة العربية في مقديشو والمندوبية الدائمة لجمهورية الصومال بتوفير معلومات محدثة عن نقاط الاتصال بالجانبين من أجل تسهيل هذا التعاون.

٣. ادراج الأمانة العامة المواضيع مسألة إعفاء الديون الخارجية الصومالية ضمن الخطاب العربي الموحد الموجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
٤. إضافة موضوع معالجة الديون الخارجية للصومال وتنفيذ خطة التنمية الصومالية على جدول أعمال القمة العربية التنموية في بيروت في يناير / كانون ثاني ٢٠١٩.
٥. تشجيع صناديق التمويل العربية (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي) على تطبيع علاقاتهم المالية مع حكومة الصومال الفيدرالية، وتشجيع الجانبين على عقد مزيد من الاجتماعات الفنية المباشرة بهدف إلغاء الديون الخارجية، وإيجاد أكثر الحلول مرونة التي قد تمكن الحكومة الصومالية من الاستفادة من حزم الدعم المالية الضرورية؛ وكذلك تقديم الدعم الفني لحكومة الصومال الفيدرالية في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل العربية والدولية.
٦. مساعدة الحكومة الصومالية على استكمال اجراءات انضمامها لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٨٢ بما يمكن الصومال من الاستفادة من المميزات والتسهيلات وحزم الدعم المقدم للدول العربية الأقل نمواً الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والحصول كذلك على معاملة تفضيلية تمهيداً للانضمام إلى هذه المنطقة.
٧. مساعدة الحكومة الصومالية على استكمال اجراءات انضمامها إلى السوق العربية للكهرباء والربط الكهربائي العربي الشامل، وسرعة توقيع مذكرة التفاهم الخاصة في هذا الشأن بين جمهورية الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية؛ وتقديم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المساعدة الفنية إلى الحكومة لإعداد تقرير كامل عن قطاع الكهرباء الصومالي في ضوء استبيان الاتحاد العربي للكهرباء؛ وكذلك تقديم أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للمساعدة الفنية في مجال بناء المحطات الكهربائية وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال الحيوي.
٨. الاسراع في توقيع اتفاق التعاون الثلاثي بين جامعة الدول العربية والحكومة الصومالية والمجلس الوزاري العربي للمياه لإعداد سياسة للإدارة المتكاملة للمياه في الصومال، والرؤية الاستراتيجية للإدارة المتكاملة للمياه الحضرية في مدينة مقديشو بحلول ٢٠٣٠، وإنشاء هيئة لإدارة الموارد المائية بالصومال.
٩. الاسراع في توقيع اتفاق تعاون ثلاثي بين جامعة الدول العربية والحكومة الصومالية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال دعم التنمية الريفية في الصومال وتحسين المحاصيل ودعم قطاع الماشية، مع التأكيد على الحاجة للتعاون في مجال تطوير المصايد السمكية.

١٠. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى وضع مزيد من برامج بناء القدرات لصالح الصومال. وهو ما سيوفر موارد ويمول كوادر حسب الاحتياجات التي تحددها حكومة الصومال الفيدرالية. ويجب اعتبار ذلك بنداً دائماً على جدول أعمال جميع المجالس الوزارية المتخصصة، مع النظر في إعفاء الصومال من نفقات المساهمة في هذه المنظمات.

١١. التأكيد على أهمية مواصلة الدعم العربي لقطاع الصحة الصومالي وتحقيق مزيد من الاستفادة من شباب الأطباء الصوماليين اللذين يتموا دراساتهم في كليات الطب العربية لخدمة المجتمع الصومالي.

١٢. تشجيع التعاون بين الجامعة العربية ووزارة الشؤون الدستورية الصومالية في المجالات ذات الأولوية للوزارة، والترحيب بالاستجابة الفورية الجامعة العربية في مجال الاستجابة الفورية لطلب حكومة الصومال الفيدرالية بتعريب الدستور الصومالي الانتقالي، والمساهمة في تكاليف طباعته.

١٣. تشجيع عقد اجتماع تعاون بين الجهات المعنية في حكومة الصومال الفيدرالية وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بحضور طلبة صوماليين ممن يتلقون تعليمهم في الجامعات العربية، لمناقشة سبل الاستفادة من خبراتهم وقدراتهم. والاستفادة من المؤتمر الذي سوف تعقده دولة الكويت في عام ٢٠١٩ لدعم التعليم في الصومال لطرح تنفيذ هذه المسألة.

١٤. الطلب من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية اتخاذ ما يلزم للمساهمة في تمويل برامج بناء قدرات مصممة للشباب والنازحين داخلياً والقطاعات الأكثر ضعفاً في المجتمع في دعماً لجهود الحكومة في مجال الترابط الاجتماعي.

١٥. دعوة اللجنة المشتركة المعنية بالصومال والمشكلة من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب إلى زيارة الصومال ووضع خطة عمل بالتعاون مع الوزارات المعنية في الحكومة لدعم الجوانب الاجتماعية والصحية في خطة التنمية الصومالية.

١٦. تشجيع عملية ترجمة البيانات الخاصة بقطاعات الصومال الاقتصادية والاجتماعية إلى اللغة العربية بالتعاون بين الحكومة والجامعة العربية والألكسو.

١٧. إنشاء آلية مشتركة بين حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (تتولى إدارة القرن الأفريقي بقطاع الشؤون العربية والأمن القومي تنسيق أعمالها في جانب الأمانة العامة)، وتضم في أعمالها المنظمات العربية ذات العلاقة، وتجتمع دورياً في مقر الأمانة العامة أو في العاصمة الصومالية مقديشيو مرة على الأقل كل عام، لمتابعة المسائل ذات الأولوية المشتركة حسب قرارات القمم العربية، وكذلك

توصيات هذا الاجتماع. ويمكن لهذه الآلية أن تدعو منظمات وبرامج الأمم المتحدة إلى اجتماعاتها عند الضرورة.

١٨. عقد الاجتماع القادم للجانبين خلال عام ٢٠١٩، لمراجعة التقدم في التعاون بشأن مسائل معالجة الديون الخارجية ودعم تنفيذ خطة التنمية الصومالية.

١٩. رفع توصيات هذا الاجتماع إلى مجلس الجامعة القادم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية ذات العلاقة بهدف اتخاذ ما يلزم من أجل اعتمادها.

البند السادس والعشرون:

تقرير الأمانة العامة حول جهود منظومة جامعة الدول العربية في إطار تنفيذ
خطة التنمية المستدامة 2030.

مذكرة شارحة
بشأن
تقرير الأمانة العامة
حول جهود منظومة جامعة الدول العربية
في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

عرض الموضوع:

- يأتي هذا البند، بناءً على طلب السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، في إطار تنفيذ قرار قمة نواكشوط رقم (658) د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25، والذي نص في فقرته الأولى على "الموافقة على عقد قمة عربية تنموية: اقتصادية واجتماعية مرة كل أربعة أعوام، على أن تتعد هذه القمة قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى قادة الدول والمخصص للوقوف على التقدم المحرز بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، وانطلاقاً من حرصه على إبراز جهود منظومة جامعة الدول العربية في إطار تنفيذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة التنمية المستدامة 2030، التي التزم بتنفيذها القادة العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر/ أيلول 2015.
- تشارك الأمانة العامة بصورة دورية منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030، في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي يُعقد على المستوى الوزاري في شهر يوليو/ تموز من كل عام، ويعقد على مستوى قادة دول العالم مرة كل أربع سنوات، وفي هذا المنتدى تعرض المنظمات الإقليمية بالإضافة إلى الدول الأعضاء تقاريرها حول جهودها في هذا الشأن.
- سيعقد المنتدى السياسي رفيع المستوى هذا العام على مستوى قادة الدول خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2019 في نيويورك، ويقترح الأمين العام رفع تقرير حول جهود منظومة جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعرضه ضمن تقارير المنظمات الإقليمية على المنتدى السياسي رفيع المستوى المشار إليه.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على مؤتمر القمة المقرر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.